٣

التعايش السلمي

د. عبدالعزيز علي الجمالي
أكاديمية الشرطة- الجمهورية اليمنية — صنعاء

المقدمة

يقول فرانك بورمان — رائد فضاء أمريكي من أصل ألماني — " حين تصل أخيراً إلى القمر وتنظر الى الأرض، كل هذه الإختلافات والسمات القومية ستندمج بشكل جيد، وستفهم المبدأ أن هذا لربما فعلاً عالم واحد بالفعل، وستتساءل: لماذا بحق الجحيم لا نستطيع أن نتعلم التعايش معاً كأناس محترمين؟!".

يبدو قول بورمان مجسداً لكل الآلام والآمال معاً التي تشكل هاجساً لدى الإنسان، حيث عانت البشرية ما عانته من ويلات الحروب والصراعات والتي كان ثمنها أحياناً حياة الإنسان[١].

ومما لا شك فيه أن الإختلاف سنه من سنن الكون، وأن التنوع إرادة الله في الكون(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)[٢]. فالإعتراف بحقيقة ذلك يجنب الإنسان من الخوض في عنف وصراع مع من يخالفونه، ويجعله يقبل بالتعايش معهم، حتى وان كانوا على النقيض منه تماماً في ثقافته وأفكاره.

إن التعايش السلمي أصبح ضرورة إنسانية لتسوية العلاقات على المستويين الوطني والدولي، إذ أن البديل هو العنف والصراع وما يترتب عليهما من آثار كارثية.

(١) د. يسرى وجيه السعيد، في مفهوم التعايش الديني الماضي والحاضر والآفاق المستقبلية، مجلة ذوات التي تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط — المغرب، العدد ٥٨، ٢٠١٩م، ص ٧٦.
(٢) سورة هود، آية ١١٨.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع التعايش السلمي من أهم القضايا في هذا العصر — الذي كثرت فيه النزاعات والحروب — وأحد المفاهيم المحورية الهادفة لإدارة هذا الإختلاف والتنوع في المجتمعات الإنسانية وتحويله الى قوة لتعزيز الأمن وإرساء قواعد السلام.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله " التعايش السلمي " حيث أن هذا الموضوع سيبقى من أهم المواضيع الحاضرة في التاريخ المعاصر، والتي تعتبر هاجساً لدى الجميع شعوباً ودولاً، لذلك فإن تناولها بالبحث والدراسة يُعد ضرورة وهدف في آنٍ واحد، وذلك من أجل المساهمة في التعاطي معها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التناقض الواقع بين المنصوص والمنظور، فالمنصوص يحفز على التعايش بين الدول والشعوب، لكن المنظور ملىء بالصراعات، فهل يرجع ذلك إلى عدم فهم النصوص أم إلى عدم تطبيقها، وهذا يجرنا إلى التساؤلات التالية:-

ما هو التعايش السلمي؟ وما هي المبادئ التي تمثل أساساً قانونياً للتعايش السلمي في ميثاق الأمم المتحدة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الى الآتي:-

١. المساهمة في دراسة مفردات التعايش السلمي.
٢. معرفة موقف الإسلام من التعايش السلمي.
٣. بيان اهمية التعايش السلمي.
٤. توضيح الأساس القانوني الدولي للتعايش السلمي في ميثاق الأمم المتحدة.
٥. احداث اضافة علمية جديدة في ضوء النتائج والتوصيات التي ستؤول اليها الدراسة.

منهج البحث:

ان اعداد البحث يتطلب اختيار منهج معين للوصول الى الغاية التي يهدف اليها ، وفي محاولة التوصل الى تحقيق هذه الغاية، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج هو المناسب للموضوع محل البحث.

خطة البحث:

يعتبر موضوع التعايش السلمي من المواضيع المهمة وذات الدلالات الواسعة، والتي يصعب حصرها في دراسة واحدة، لذا فقد حاولت في هذا البحث توضيح بعض الجوانب المهمة المتصلة بالموضوع من خلال التقسيم الآتي:

المطلب الأول:- مفهوم التعايش السلمي

المطلب الثاني:- التعايش السلمي في ميثاق الأمم المتحدة

خاتمه

المطلب الاول

مفهوم التعايش السلمي

أصبح مفهوم التعايش السلمي أحد المفاهيم المحورية الهادفة لإدارة التنوع في المجتمعات الإنسانية بشكل سليم، وتحويله الى قوة دفع لتعزيز الأمن وإرساء السلام، بما يسهم في تحقيق التقدم والإزدهار، إذ أن البديل للتعايش هو الإقصاء والإلغاء، وما يترتب على ذلك من فوضى وصراع وعنف.

وعليه وحتى نعطي لمفهوم التعايش السلمي أبعاده بصورة واضحة، لكونه من المصطلحات الحديثة، فضلاً عن تباين وجهات النظر في شأنه، فسنعمد الى بيان معنى ذلك المفهوم من خلال معرفة ماهية التعايش السلمي وما هو موقف الإسلام منه، وكذلك اهميته، وذلك من خلال الفروع الآتية:-

الفرع الأول:- ماهية التعايش السلمي .

الفرع الثاني:- التعايش السلمي في الإسلام .

الفرع الثالث:-أهمية التعايش السلمي .

الفرع الأول

ماهية التعايش السلمي

برز مصطلح التعايش السلمي في الآونة الأخيرة، فهو من المفردات التي تزايد الإهتمام بها والحديث عنها وجرى تداولها على نطاق واسع، وعليه فمن المهم تعريفه ومعرفة أسسه ومعوقاته، وذلك على النحو الآتي:-

أولاً: تعريف التعايش السلمي

بالرجوع الى الدلالة اللغوية للتعايش، والتي هي الأصل في اشتقاق هذا الإصطلاح، نجد في المعجم الوسيط، تعايشوا: عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمي، وعايشه: عاش معه. والعيش معناه الحياة(١).

ويعتبر مصطلح التعايش السلمي من المصطلحات الحديثة الذي اجتهد الباحثون في تعريف المقصود منه، حيث عرفة البعض(٢) بـأنه " تفاعل متبادل بين طرفين مختلفين في العادات أو المعتقد والدين، ويكون في المجتمعات المتنوعة الديانات أو الثقافات التي ينتمي أفرادها الى اصول مختلفة في الثقافة أو الدين أو العرق".

وهناك من يرى(٣) أن التعايش السلمي لا يقوم فقط بين الدول وإنما بين الشعوب أيضاً، وهنا تكمن الأهمية والضرورة معاً، إذ أن محرك السلم كمحرك الحرب تماماً ليس علاقة دولة بدولة، وانما بصورة أعمق علاقة الشعوب ببعضها البعض.

وعليه، فإن مصطلح التعايش السلمي يقود إلى جملة من المعاني المحملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها الى مدلولات عدة(٤):

- مدلول سياسي إيديولوجي: يحمل معنى الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف، أو العمل على إحتوائه، أو التحكم في إدارة الصراع بما يفتح قنوات للإتصال والتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية.

(١) المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨م، ص ٦٣٩ - ٦٤٠.
(٢) د. يسرى وجيه السعيد، المرجع السابق، ص ٨٠.
(٣) فرانسوا شاتليه، إيديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة جوزيف عبدالله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ٥.
(٤) د. يسرى وجيه السعيد، المرجع السابق، ص ٨٠.

- مدلول إقتصادي: يحمل معنى التعاون المستمر في العلاقة البينية مع الآخر في الجانب الإقتصادي.
- مدلول ديني — ثقافي — حضاري: يقصد بالتعايش الديني أو الحضاري، إلتقاء إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل الأمن والسلام، كما أن للثقافة دور في تفعيل التعايش السلمي بين الآخرين لما تحمله من معاني ساميه تميزها عن غيرها، فخصائصها تكمن في أنها ظاهرة إنسانية تعبر عن إنسانية الفرد، فضلاً عن كونها وسيلة في الإلتقاء مع الآخرين.
- مدلول إجتماعي: فالتعايش السلمي يحد من الصراعات العرقية، ويكسر من شوكة التعصب القبلي، ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة، وينمي الشعوب بالأخوة الإنسانية، ويقضي على الحقد والضغينة، ويشيع المحبة والتعاون بين الناس.

وعليه يمكننا تعريف التعايش السلمي بأنه القبول بالآخر، وحل جميع القضايا الخلافية بالطرق السلمية، بما يسهم في تعزيز الأمن والسلم وتحقيق التطور والإزدهار.

ثانياً:- أسس التعايش السلمي

تعددت أسس التعايش السلمي التي جاء بها الفقه، ولعل أهمها[1]:-

- وجود القناعة التامة والرغبة المشتركة للتعايش السلمي، بحيث تكون هذه الرغبة نابعة من الذات الإنسانية وليست مفروضة تحت أي ضغوط أياً كان مصدرها، أو مرهونة بشروط مهما كانت مسبباتها.
- التفاهم والإتفاق المشترك على أهداف التعايش وغاياته حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول عملي، وذلك بما يخدم الإنسانية، ويحقق مصالحها العليا.
- التعاون المشترك والعمل الجاد للوصول الى تحقيق أهداف التعايش ونتائجه المرضية، ووفقاً لخطط تنفيذية يشترك فيها الجميع.

(١) د. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٥٢، ٢٠١٦م، ص ٣٣٨-٣٣٩. ، د. يسرى وجيه السعيد، المرجع السابق، ص ٨٠ وما بعدها. ، د. نصار أسعد نصار، أسس التعايش في الإسلام، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التسامح الديني في الشريعة الإسلامية، جامعة دمشق، سوريا، والذي انعقد بتاريخ ١١-٢٠٠٩/٧/١٢م، ص ٤ وما بعدها. علي الطالقاني، مؤتمرات الحوار والتعايش، مفاهيم عامة، شبكة نبأ المعلوماتية تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/١٢/١١م:
https://annabaa.org/nbanews/71/754.htm

- صيانة التعايش السلمي بسياج من الإحترام والثقة من أجل الإستمرارية وعدم الإنحراف عن مسار التعايش.
- تنمية المشتركات وتعزيز ثقافة الحوار، فلدى الإنسانية مشتركات كثيرة تتجسد فيها القيم الإنسانية التي تجمع عليها البشرية بدياناتها المختلفة، من شأنها رأب الصدع والحد من الإختلاف.
- تعزيز دور القانون، حيث يهدف القانون الى انتظام الحياة والمحافظة على الأمن والإستقرار وحماية الحقوق والحريات، وتحقيق العدل والمساواة. إن احترام سيادة القانون - على المستوى الوطني والدولي- والإلتزام به يزيد المجتمعات قوة وتماسك، كما يشكل أرضية صلبه للتعايش السلمي.

ثالثاً:- معوقات التعايش السلمي

هناك العديد من المعوقات التي تمثل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق التعايش السلمي أهمها[1] :-

- الأنظمة السياسية الحاكمة، فقد تكون من ضمن معوقات التعايش السلمي في مجتمع ما، وذلك بإتخاذها مجموعة من الإجراءات التي تقف في صف فئة من المجتمع على بقية الفئات، كما أن الأنظمة العالمية قد تنسف بتوجهاتها ومحاباتها لدول على حساب دول أخرى فتنسف فكرة التعايش السلمي من أساسها، حيث نرى بعض المؤسسات الدولية تكيل بمكيالين.
- التطرف والمغالاة الفكرية، يمثلان داءً دفيناً وسماً قاتلاً لأي مجتمع من المجتمعات، ويعاني على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، فهما يمثلان العدو الأول للتعايش السلمي.
- النرجسية والتعالي، فلا شك أنهما من معوقات التعايش السلمي، فلا تعايش في وجودهما، فكل فريق ينظر إلى نفسه أنه يفوق الآخر ويعلوه، فتنفصل الروابط الإجتماعية، وتنتشر الأحقاد، وتغيب لغة التواصل، فتفقد روح التعايش ويوأد في مهده.

(١) د. محمد كيشانه، أن نتعايش، مجلة ذوات التي تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط — المغرب، العدد ٥٨، ٢٠١٩م، ص ١٠٩ وما بعدها.

- الإعلام، فلا شك أن عصرنا الحالي هو عصر التكنولوجيا، وأصبح العالم قرية صغيرة، وهذا الشيء له ايجابيات عديدة، إلاَ انه يحمل معه سلبيات مقيته، فقد صارت التكنولوجيا في كل بيت، ودخلت الفضائيات الإعلامية في كل دار، وهناك بعض الأبواق الإعلامية التي لا تكف عن بث سمومها لتأجيج الصراع، عبر إثارة العديد من القضايا الداعية الى التعصب وربما التحريض والقتل، فكانت هذه الأبواق ولا زالت سيفاً مسلطاً تجاه التعايش السلمي.

الفرع الثاني

التعايش السلمي في الإسلام

الأصل في الإسلام هو التعايش والتعارف والإحترام والقبول بالآخر، فالآخر في رؤية الإسلام قد أجمل عنه الإمام علي بن ابي طالب — كرم الله وجهه — بقوله " الناس صنفان: أخ لك في الدين او نظير لك في الخلق"، فالآخر هو الأخ الذي يشترك معك في المعتقد أو يجتمع معك في الإنسانية[1].

ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:-

أولاً: تجسيد التعايش السلمي في الاسلام

إن التعايش السلمي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء وقواعدها ومبادئها هو ضرورة بشرية وسنه نبوية، فالدين الإسلامي هو دين التعايش بين الناس وهو الذي يحفظ للإنسان كرامته.

وعلى هذا الأساس فإن الإسلام ديناً ومبادئاً، له سياسته الداخلية والخارجية التي يعيش في ظلالها الناس جميعاً، وهذه السياسة مبنية على الحقوق والحرية والعدالة.

وهناك الكثير من الشواهد التي تدل على أن الاسلام هو دين التعايش، حيث بإمكاننا ونحن نتلو القرآن الكريم أن نجد فكرة التعايش السلمي في الكثير من آياته ومنها، قوله تعالي (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[2].

ان وجه الدلالة من هذه الآية القرآنية هو التأسيس للتعارف، وهو يستلزم التعايش بين الناس بعيداً عن العصبية للجنس أو اللون أو العرق، وأنه لا فضل لأحد على أحد إلاَ بالتقوى[3].

---

(١) عبدالله بن بيه، السلم العالمي والخوف من الإسلام: قطع الطريق أمام التطرف، مجلة السلم، تصدر عن منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، الإمارات، العدد الثالث، ٢٠١٨م، ص ٤٣-٤٤.

(٢) سورة الحجرات، اية ١٣.

(٣) للمزيد انظر:-

كما ان ديننا الإسلامي الحنيف مليء بالنماذج الراقية للتعايش السلمي، والتي تدل على عظمة هذا الدين، حيث جسد النبي محمد عليه الصلاة والسلام أفضل وأروع صور التعايش الانساني، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة منها:-

التعايش الداخلي (داخل المدينة)، حيث وجد الرسول — صلى الله عليه وسلم — عند دخوله يثرب مزيجاً إنسانياً متنوعاً من حيث الدين والعقيدة، وحيث الانتماء القبلي والعشائري، ومن حيث نمط الحياة، واستطاع عليه الصلاة والسلام خلق روح التعايش والتوافق والتآخي بين هذا المجتمع ذي الإنتماءات والإتجاهات المختلفة(١).

التعايش مع الآخر خارج المدينة (الهجرة الى الحبشة)، حيث شكلت هذه الهجرة مثالاً راقياً على تعايش المسلمين مع الشعوب والأديان في غير بلادهم، حيث هاجرت جماعة من المسلمين الى الحبشة هجرتين، وكانت الحبشة آنذاك دولة نصرانية، ويحكمها ملك نصراني، إلاّ أنه كان ملكاً عادلاً لا يظلم عنده احد، وتُعد شهادة الرسول عليه الصلاة والسلام لصدق وعدل حاكم غير مسلم درساً عظيماً للمجتمع الإسلامي للإقرار بالحقيقة المجردة واظهار احترام الأخرين من أتباع الديانات الأخرى، وقد كانت كلمة جعفر ابن ابي طالب — رضي الله عنه — الى النجاشي كلمة بليغة، ودرساً عظيماً نحتاج الى ان نستنبط منها اليوم أحكاماً تفيد المسلمين في غير اوطانهم، والتي لا تعترض فيها حكوماتها على الإسلام، وترضى بالمسلمين كمواطنين لديها، كيف يعملون وكيف يتعاملون؟(٢).

د. احمد محيي الدين صالح، احكام التعايش السلمي في منظور القرآن الكريم خلال الدعوة المكية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي المرسوم " تجديد الخطاب الديني ضرورة الإعتدال ومتطلبات التعايش السلمي بين الشعوب، والذي عقد بإسطنبول، تركيا، تاريخ ٨-٢٠١٨/١٢/١٠م، ص ١٣ وما بعدها.

(١) د. عبدالعظيم ابراهيم المطعني، مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجاً وسيرةً، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م، ص ٤٣ وما بعدها.

(٢) المرتضى الزين أحمد، التعايش بين المسلمين وغير المسلمين في افريقيا من منظور شرعي، ورقة عمل قدمت الى الندوة التي اقامتها جامعة الملك فيصل بجمهورية تشاد بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، في الفترة بين ٢٦-٢٠٠٤/١١/٣٠م، تحت عنوان " التعليم الإسلامي واثره في التنمية والتطور في افريقيا، وذلك بمدينة انجمينا — تشاد، ص ١٢-١٣.

ثانياً:- ضوابط التعايش السلمي مع الآخر في الإسلام

ان التعايش الذي نقصده ليس الذوبان في الآخر والتنازل عن الإسلام ومخالفة الكتاب والسنه، والذي من مظاهرة، الدعوة لما يسمى وحدة الأديان، بل إن التعايش المقصود هو التعايش الذي يؤخذ من الكتاب والسنه، والذي لا يقتضي الولاء أو الإعتراف بالصحة الكاملة لمبادئ الآخرين، ولا يتضمن شيئاً من التنازل عن أمر من أمور الدين الإسلامي لأي مبرر.

فالتعايش السلمي لا يلغي الفوارق والإختلاف، ولكنه يؤسس للعلاقات الإنسانية التي يريد الإسلام ان تسود حياة الناس، فمن المؤكد أن الخصوصيات العقائدية والحضارية والثقافية لا سبيل لإلغائها، ولكن الإسلام لا يريد لهذه الخصوصيات ان تمنع التعارف بين الأمم والشعوب والتعاون فيما بينهم(١).

ومن ضوابط التعايش السلمي مع الآخر في الإسلام(٢):-

١. الإعتزاز بالإنتماء للإسلام، والإلتزام به واتخاذه كمنهج للحياة.
٢. محافظة المسلم على شخصيته الإسلامية وابتعاده عن التقليد الأعمى، والحفاظ على ما يميزه من اخلاق وسمات خاصة.
٣. الحرص على ان لا يمس المسلم شيء من الذل أو الظلم أو التهميش أثناء تعاملاته مع الآخر بداعي التعايش.
٤. الحرص على أن يكون طابع العلاقة سلمياً متبادلاً بين الفئتين، فلا يخضع المسلم أو يتعرض للإعتداء أثناءها.

ثالثاً:- ثمرات التعايش السلمي

يرى البعض(٣) أن من ثمرات التعايش السلمي التي تعود على المسلمين ما يلي:-

١. انه سبب لنشر الدعوة الإسلامية، بسبب اختلاط غير المسلمين بالمسلمين، وتفهيمهم طبيعة الإسلام السمحة، وتعريفهم بمبادئه العظيمة التي تظهر بوضوح في حرص المسلم على حسن التعامل، والتسامح واحترام ومساعدة الآخرين.

---

(١) د. احمد محيي الدين صالح، المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) عبدالسلام حمود غالب، أثر الحوار في التعايش مع الآخر، الحوار المتمدن، العدد ٤١١٢، ٢٠١٣/٦/٣م، منشور على الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن، وتاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٠/١٢/١١م.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=362492

(٣) المرتضى الزين أحمد، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

٢. يعرف غير المسلمين بالوجه الحضاري للإسلام، ويصحح صورة الإسلام التي يحاول الأعداء تشويهها في اذهانهم، وينفي عن الإسلام تهم التطرف، والإرهاب التي يحاول خصوم الإسلام واعداؤه الصاقها به.
٣. انه سبب لتمكين الأقليات المسلمة الموجودة في بعض الدول من ممارسة شعائرهم الدينية، وتحقيق ذواتهم الإسلامية، وتأمين مصالحهم الدنيوية.
٤. انه قد يُمكن بعض الأقليات المسلمة من احتلال مراكز فعاله في المجتمع، تمكنهم من اظهار تراثهم وحضارتهم بفاعلية، وبأساليب مبتكره، مما يساهم في بروز نهضة إسلامية صحيحه في المجتمعات الغربية.

الفرع الثالث

أهمية التعايش السلمي

التعايش السلمي قيمة سامية ونبيلة، تعزز أواصر التعاون والتفاهم بين الناس في مختلف المجالات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وانسانية، فقد اثبتت التجارب المريرة التي خاضها العالم أن الخلاص الحقيقي لعيش الإنسان بسلام يتمحور في بناء المجتمعات على ثقافة التعايش السلمي، فأصبحت الحاجة الى تكريس مبدأ التعايش السلمي ضرورة ملحة في وقتنا المعاصر، لما وصلنا اليه من مظاهر العنف بحق الإنسانية.

ومن هذا المنطلق تتجلى لنا اهمية التعايش السلمي والتي لا تنحصر في مجال محدد، إلاّ أننا سنقتصر في هذا البحث على اهمية التعايش السلمي فيما يلي:-

أولاً: تحقيق السلم والأمن الدوليين

الأمن والسلم مطلب أساسي تنشده البشرية جمعاء، كما أن المقاصد التي من أجلها انشئت منظمة الأمم المتحدة ونصت عليها في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة[(١)]، تدور جميعها حول غاية أساسية هي حفظ الأمن والسلم الدولي، إما بشكل مباشر إذا وجد ما يهدده، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة فعاله لمنع الأسباب التي تهدد الأمن وإزالتها عن طريق اتخاذ تدابير مشتركه

(١) نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن " مقاصد الأمم المتحدة هي: ١/ حفظ الأسلم والأمن الدولي،....." للإطلاع على نصوص ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
/https://www.un.org/ar/charter-united-nations

فعاله لمنع الأسباب التي تهدد الأمن والسلم وقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالأمن والسلم، وإما بشكل غير مباشر بالتمهيد لإستتابته عن طريق العمل على انماء العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون بينها في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وغيرها(١).

وهنا لا يخفى ما لإرساء ثقافة التعايش السلمي بين الدول والشعوب من دور في تحقيق الأمن والسلم الدولي من خلال الأهداف التي يسعى الى تحقيقها على المستوى الدولي مثل القبول بالآخر والمساواة، وعدم التدخل، وحل المنازعات بالطرق السلمية...الخ، والتي تكون جميعها دعامة رئيسية في تحقيق هذه المقاصد التي يسعى العالم الى تحقيقها عن طريق منظمة الأمم المتحدة.

ثانياً:- حماية حقوق الإنسان

تُعرف حقوق الإنسان بأنها " مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسان".

و تُعد حقوق الإنسان ساحة مشتركة لأكثر من علم من العلوم الإجتماعية والإنسانية، فهي بتعلقها بالحاجات والمطالب الأساسية الواجب توفرها للإنسان بغية صيانة كرامته الآدمية ووجوده الإنساني تغدو مجالاً خصباً تتفاعل فيه العلوم السياسية والقانونية والفلسفية(٢).

ولم تكتفِ منظمة الأمم المتحدة بتضمين ميثاقها عدداً من النصوص الخاصة بحقوق الإنسان، بل راحت تكمل هذه النصوص بإعتماد العديد من الصكوك والإتفاقيات الدولية، ويأتي في مقدمة هذه النصوص ما يطلق عليه " الشرعية الدولية لحقوق الإنسان"، والتي من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان ١٩٦٦م — العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والثقافية — وغيرها(٣).

وعليه فإن ثقافة التعايش السلمي وما تتضمنه من مبادئ، مثل القبول بالآخر والمساواة والعدل ونبذ الصراع والعنف...الخ، تعد ضمانه أساسية لحماية حقوق الإنسان، كما لا يخفى علينا جميعاً العلاقة بين تحقيق الأمن والسلم من جهة، واحترام حقوق الإنسان دون تمييز من جهة اخرى، كون

(١) د. علي صادق ابو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية عشر، ١٩٧٥م، ص ٦١٤.

(٢) د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان (المصادر ووسائل الرقابة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥م، ص ٩.

(٣) للإطلاع على المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان انظر:
بهي الدين حسن، محمد السيد سعيد، حقوقنا الآن وليس غداً — المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان-، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٣٧ وما بعدها، حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص١٧ وما بعدها.

الصراعات والحروب تمثل اكبر تهديد لإنتهاكات حقوق الإنسان. وهو ما يعني أن مساهمة التعايش السلمي في تحقيق الأمن والسلم سيكون من أهم ثماره هو المساهمة في حماية الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

ثالثاً:- تعزيز الوحدة الوطنية

الوحدة الوطنية تعني تجمع كل المواطنين تحت راية واحدة من أجل تحقيق هدف سام هو فوق أي خلاف أو تحزب في ظل ولاء أسمى يدين به كل فرد من أفراد المجتمع ، ويحكم انتمائه للوطن ، بحيث يحجب هذا الانتماء أي انتماء طائفي أو مذهبي[١].

وتظهر اهمية التعايش السلمي في تعزيز الوحدة الوطنية وذلك من خلال ما يلي[٢]:-

١. يسهم التعايش السلمي في تحقيق الإندماج بين فئات المجتمع الى جانب بعضها البعض والذي يمهج بدورة الى تحقيق المصالحة الوطنية والتسامح والعدالة وبالتالي تحقيق الوحدة الوطنية.
٢. يعزز التعايش السلمي حالة من الإستقرارية في البنية المجتمعية، الأمر الذي يؤدي بدورة الى تحقيق وتعزيز الوحدة الوطنية.
٣. يساعد التعايش السلمي في تعزيز الثقة والإحترام المتبادلين، ومن ثم الرغبة في التعاون لخير الإنسانية في المجالات ذات الإهتمام المشترك وفي مقدمتها الوحدة الوطنية.
٤. يساهم التعايش السلمي في صهر الإنتماءات الفرعية في بوتقة واحدة يكون الولاء فيها للوطن الواحد.

المطلب الثاني

التعايش السلمي في ميثاق الامم المتحدة

نحن شعوب الامم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا...، أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي، وأن نكفل بقبولنا مبادئ

(١) رياض فارس، مفهوم الوحدة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد ٤٨٦٤، ١٢/٧/ ٢٠١٥م، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الحوار المتمدن، وتاريخ زيارة الموقع ١١/١٢/٢٠٢٠م.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=475961

(٢) د. عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودورة في تحقيق الوحدة الوطنية، مجلة حوليات المنتدى، النجف الاشرف، العراق، المجلد ١، العدد ٧، ٢٠١١م، ص ١٨٧-١٨٨.

معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشئون الإقتصادية والإجتماعية للشعوب جميعاً.

كلمات جاءت بها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة[1]، تبين النية المشتركة لأعضاء الأمم المتحدة في التسامح والتعايش السلمي، وتؤكد أنه لا يمكن للمنظمة أن تتطور وللشعوب ان تعيش بسلام، إلاّ على أساس علاقات التعايش السلمي.

وتمثل الأهداف والمبادئ التي نص عليها الميثاق أهمية لجميع الدول وللإنسانية على حدٍ سواء، ومن اهم هذه المبادئ مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في شئون الدول، وهذه المبادئ جميعها تمثل الأساس القانوني للتعايش السلمي وفقاً لنصوص ميثاق الامم المتحدة.

وعليه فسوف نتناول هذه المبادئ من خلال الفروع الآتية:-

الفرع الاول:- مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية

الفرع الثاني:- مبدأ حظر استخدام القوة

الفرع الثالث:- مبدأ عدم التدخل

الفرع الأول

مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية

جاء سجل البشرية حافلاً بالنزاعات والصراعات، وظهرت صفحات التاريخ ملطخة بدماء الأبرياء وهو ما يدل على الفظائع التي جلبتها الحرب على الإنسانية.

حيث أدى تطور العلاقات الدولية وتنوعها وزيادة عدد الدول، إلى ازدياد عدد المنازعات وتنوعها، هذا الى جانب أن التقدم العلمي في الميادين كافة وظهور المنظمات الدولية والإقليمية واختلاف الإيديولوجيات السياسية والفكرية، أوجد واقعاً جديداً يحد من السيادة المطلقة للدولة، فاتحاً الباب أمام التدخل في أمور كانت إلى وقت قريب تعد من الشئون الداخلية للدولة كالتدخل في الحروب الأهلية وقضايا التمييز العنصري وحماية الأقليات وحقوق الإنسان ...الخ.

ومع تطور المجتمعات نشأت ضرورة تسوية المنازعات بالطرق السلمية والذي يعد من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام كما يمثل اساساً قانونياً لمبدأ التعايش السلمي.

(١) للإطلاع على نصوص ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
/https://www.un.org/ar/charter-united-nations

ونبين أولاً تعريف المنازعات الدولية وطرق حلها على النحو الآتي:-

أولاً:- تعريف المنازعات الدولية

عرفت محكمة العدل الدولية الدائمة النزاع الدولي بأنه" وجود خلاف بشأن نقطة قانونية أو واقعية، ينبني عليها تضارب في وجهات النظر أو المصالح القانونية بين شخصين"(١).

ثانياً:- مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية في ميثاق الامم المتحدة

لقد حرص ميثاق الأمم المتحدة على تحريم استخدام القوة، وأكد على ضرورة تسوية المنازعات بالطرق السلمية، حتى لا يتعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، من جراء استخدام القوة في تسوية المنازعات، فنص صراحةً على هذا المبدأ بوصفه مبدأً أساسياً من مبادئ القانون العام، ونصت المادة (٣/٢) من ميثاق الأمم المتحدة على أن " يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضه للخطر"(٢).

ثالثاً:- طرق تسوية المنازعات الدولية

ومن أجل تحقيق التطبيق الأمثل لهذا المبدأ فقد كفل الميثاق تأمين الطرق السلمية اللازمة لتسوية المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء، حيث نصت المادة (٣٣) منه على أنه" ١/ يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تقع عليها اختيارهم...".

وبناءً على نص هذه المادة فإن الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية تتمثل في:-

١. المفاوضات:- وهي تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين، بقصد الوصول الى تسوية للنزاع القائم بينهما، ويقوم بالمفاوضات عادةً المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأطراف في النزاع عن طريق

(١) أشار إليه:- د. محمد علي علي الحاج، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام المعاصر، مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، ٢٠١٩م، ص ٤١٥.

(٢) للإطلاع على نصوص ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
/https://www.un.org/ar/charter-united-nations

اتصال كلاً منهم بوزير خارجية الدولة الأخرى، ما لم يكن لموضوع النزاع أهمية خاصة تستدعي تعيين مندوبين خصيصين للمفاوضة بشأنه[١].

٢. التحقيق: قد يحدث أحياناً أن يكون أساس النزاع خلاف على وقائع معينة إذا ما فصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع ودياً، وفي مثل هذه الحالة يفضل بالدولتين المتنازعتين أن تحيلا موضوع النزاع على لجنة التحقيق لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها، حتى تكون المناقشة فيما بعد لحل النزاع مستندة الى اساس من الوقائع الصحيحة الثابتة[٢].

٣. الوساطة:- تعني قيام طرف ثالث من غير أطراف النزاع من تلقاء نفسه أو بطلب من أحد المتنازعين أو من الغير، بتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، لحثهم على التفاوض أو استئنافه عند انقطاعه، أو تقديم أسس لحل النزاع أو ازالة الخلاف، وبالتالي فالمقترحات التي يتقدم بها الوسيط لا تلزم اطراف النزاع إلاّ عند اتفاقهم على القبول بها[٣].

٤. التوفيق:- وهو عرض النزاع على لجنة تعرف بلجنة التوفيق تكون مهمتها التحقيق في ادعاءات اطراف النزاع وتقديم المقترحات المتعلقة بحله ودياً الى هذه الاطراف. واذا فشلت محاولة التوفيق تقدم اللجنة تقريراً يتضمن ملاحظاتها والنتائج التي توصلت اليها. وقرار لجنة التوفيق ليس ملزماً للدول اطراف النزاع فلها أن تأخذ به أو ان ترفضه[٤].

٥. التحكيم:- وهو نظام قانوني يتم بموجبه اختيار طرفي النزاع برضائهما شخصاً أو أكثر للحكم بينهما، فيما نشأ أو يمكن ان ينشأ بينهما من منازعات مع التزامهم بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمين"[٥].

٦. التسوية القضائية:- تعتبر محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، ويعتبر جميع أعضاء المنظمة أطرافاً في النظام الأساسي للمحكمة، ولكن يجوز لغير الدول الأعضاء الإنضمام لنظام المحكمة بالشروط التي تحددها الجمعية العامة لكل حالة على حدة بناءً على توصية مجلس الأمن[٦].

---

(١) د. علي صادق ابو هيف، المرجع السابق، ص ٧٢٨.

(٢) د. علي صادق ابو هيف، المرجع السابق، ص ٧٣٥.

(٣) د. محمد علي علي الحاج، المرجع السابق، ص ٤٧٨.

(٤) د. علوي أمجد علي، المرجع السابق، ص ٤٧٦..

(٥) عبدالعزيز علي علي الجمالي، التحكيم الدولي في منازعات الإستثمار الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة اسيوط، ٢٠١٢م، ص٧٧.

(٦) د. محمد علي علي الحاج، المرجع السابق، ص ٤٣٧.

٧. الوكالات والتنظيمات الإقليمية:- إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أطلق حرية المنظمات الإقليمية في مجال حل ما ينشأ من نزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية، فإنه قيد من سلطتها في مجال أعمال القمع، فلم يقر لها الحق في استخدام القوة دون اذن أو تفويض من مجلس الأمن وتحت رقابته وإشرافه(١).

الفرع الثاني

مبدأ حظر استخدام القوة

يعتبر مبدأ حظر إستخدام القوة من أهم المبادئ التي تساهم في تعزيز الأمن والسلم الدولي، كما انه يمثل أساساً قانونياً للتعايش السلمي.

أولاً:- مبدأ حظر استخدام القوة في ميثاق الامم المتحدة

نصت المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

يعتبر الحكم الوارد في هذه الفقرة موجه إلى كافة أعضاء الامم المتحدة، ومع ذلك فإن حظر استخدام القوة يعتبر الآن من مبادئ العرف الدولي، وهو ما أكدت عليه محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في قضية نيكاراغوا(٢)، وبهذا الوصف فهو موجه الى جميع أعضاء المجتمع الدولي. إن هذا التحديد لقاعدة حظر استخدام القوة يؤدي الى أن أساس الحظر يتمثل في حكم الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق بالنسبة للدول الاعضاء في الامم المتحدة، وقواعد العرف الدولي بالنسبة للدول غير الأعضاء فيها، فالقاعدة تتمتع بالشمول، حيث أنها تسري على جميع الدول في المجتمع الدولي(٣).

---

(١) احمد طاهر الضريبي، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ط١، ٢٠١٤م، ص ٦٩.

تتمثل وقائع هذه القضية التي أثيرت بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا، في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المعارضة المسلحة في حربها ضد حكومة نيكاراغوا وتفخيخها موانئ هذا البلد، وقد أقرت محكمة العدل الدولية بالمسؤولية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية وحملها على دفع تعويضات لنيكاراغوا راجع قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٦/٢٧/ 1986، بمناسبة النظر في قضية النشطات العسكرية وشبه العسكرية،. متوفر على الموقع الالكتروني https://www.icj-cij.org/public/files/annual-reports/1986-198-ar.pdf:7

(٣) د. علوي أمجد علي، الوجيز في القانون الدولي العام، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٩م، ص ٤٤٩.

ثانياً:- مضمون مبدأ حظر استخدام القوة

لقد كان من شأن عدم التحديد للمقصود بإصطلاح استعمال القوة نشوء خلاف بين الدول، وإنقسام الرأي حول تعريف الإصطلاح بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث ترى المجموعة الأولى من الدول ان القاعدة تشمل أيضاً استعمال القوة الإقتصادية والثقافية، بينما ترى المجموعة الثانية من الدول أن المراد هو القوة المسلحة.

لكن إعلان الجمعية العامة رقم ٢٦/٢٥ عام ١٩٧٠م يشمل كل صور استخدام القوة، حيث يدعو الدول بالإمتناع في علاقاتها عن اللجوء الى القوة العسكرية والسياسية والإقتصادية أو أي شكل آخر من اشكال الإكراة[١].

ثالثاً:- الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر استخدام القوة

قرر ميثاق الأمم المتحدة إستثناءات لمبدأ حظر استخدام القوة، والتي يكون فيها استخدام القوة مشروعاً في العلاقات الدولية والمتمثلة في حالة الدفاع الشرعي و تدابير الأمن الجماعي.

١. حالة الدفاع الشرعي

يحتل الدفاع الشرعي مكاناً هاماً في إطار العلاقات الدولية كونه السند الأساسي والقانون الصريح الوارد في نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة على القاعدة العامة التي تقضي حظر استخدام القوة. والتي تنص على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة، وذلك إلى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي...."[٢].

وقد عرف البعض[٣] حق الدفاع الشرعي بأنه "الحق الذي يقرره القانون الدولي لدولة أو مجموعة من الدول باستخدام القوة المسلحة لصد عدوان مسلح حال، يرتكب ضد سلامة إقليمها

(١) د. علوي امجد علي، المرجع السابق، ص ٤٥٢. بوراس عبدالقادر، التدخل الدولي وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩م، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٢) للإطلاع على نصوص ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
/https://www.un.org/ar/charter-united-nations

(٣) بو زنادة معمر، المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٤م، ص ٩٢.

لدرء ذلك العدوان ومتناسباً معه ويتوقف حين يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي".

٢. إستخدام القوة من قبل الأمم المتحدة (الأمن الجماعي)

يعتبر الأمن الجماعي الاستثناء الثاني الذي يجوز فيه استخدام القوة طبقاً لنص المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالعودة إلى ميثاق الأمم المتحدة فإنه لم يعرف الأمن الجماعي، فعرفه البعض[١] على أنه" فكرة تتلخص في مبدأ العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدولي وهو فكرة تتكون من شقين، شق وقائي يمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع عدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع عدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدي".

وقد قرر ميثاق منظمة الأمم المتحدة الاجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، والمتمثلة في :-

أ- التدابير غير العسكرية:- حيث نصت المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة على ان " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية".

ب- التدابير العسكرية:- فقد نصت المادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة على انه "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تفِ به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة".

(١) ماهر عبدالمنعم ابو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٤م، ص٩٤.

الفرع الثالث

مبدأ عدم التدخل

يعتبر مبدأ عدم التدخل من أهم المبادئ المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، كونه يعبر عن وجود نظام قانوني دولي يحكم سلوك الكيانات السياسية، ويضمن سبل التعايش السلمي بينها، فهو يرتبط بجملة من الحقوق الأساسية للدولة مثل السيادة والمساواة بين الدول.

وعليه ومن أجل الإحاطة بمبدأ عدم التدخل، فإن ذلك يتطلب إبتداءً تعريفه والنص عليه في ميثاق الامم المتحدة وكذلك الاستثناءات الواردة عليه، وذلك على النحو التالي:-

أولاً:- تعريف مبدأ عدم التدخل

تباينت الآراء الفقهية حول تعريف مبدأ عدم التدخل، حيث ذهب البعض[١] الى تعريفه بإعتباره إلتزاماً قانونياً وأنه " الإلتزام الدولي الذي يقضي بأن تباشر كل دولة اختصاصها داخل إقليمها فقط، وأن تكف عن كل عمل يعد تدخلاً في الشئون الداخلية".

بينما عرفة جانب آخر[٢] من الفقه بإعتباره حقاً من حقوق الدولة، وأن " المبدأ اساساً هو عدم التدخل، بمعنى أن للدولة حقاً في الا تتدخل الدول الأخرى في شئونها".

ويبدو أن هذا التباين لا يغير من الأمر شيئاً — سواءً عرف بإعتباره إلتزاماً أو حقاً — كون الحق والإلتزام متلازمان، ولا يكون للحقوق معنى من غير أن تكون هناك إلتزامات على عاتق الغير يفرض عليهم إحترام تلك الحقوق.

وعليه، فإن مبدأ عدم التدخل هو إلتزام أساسي يفرض على أية دولة الإمتناع عن التعرض في الشئون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، أو في العلاقات بين الدول الأخرى، دون أن يكون لهذا التعرض مسوغ قانوني[٣].

ثانياً:- مبدأ عدم التدخل في ميثاق الامم المتحدة

جاء النص على مبدأ عدم التدخل ضمن المبادئ التي وردت في المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على أنه " ليس في هذه الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون

(١) د. عبدالعزيز محمد سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م، ص ٤٧١.
(٢) د. محمد طلعت الغنيمي، في قانون السلام، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، ١٩٧٣م، ص ٤٦١.
(٣) د. عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام (الكتاب الثاني القانون الدولي المعاصر)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص ٢٢.

التي من صميم السلطان الداخلي لدولةٍ ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تُحل بحكم هذا الميثاق..."[١].

ثالثاً:- الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل

إن مبدأ عدم التدخل الذي تناولناه لا يكون على إطلاقه، بل وردت عليه عدد من **الاستثناءات:-**

١. التدخل بناءً على تعهدات دولية

وهو التدخل الذي يستند الى اساس قانوني، يتمثل في وجود نص صريح في معاهدة، ذلك أن المعاهدة تلزم اطرافها في كل ما جاء فيها، فعلى كل دولة احترام العهود التي قطعتها وتنفذ الالتزامات التي ارتبطت بها، وهو ما أكدت عليه اتفاقية فيينا في المادة (٢٦) والتي نصت على أن " كل معاهدة نافذة تكون ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نيه"، وعلى انه " لا يجوز لطرف في المعاهدة أن يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم تنفيذ المعاهدة" (م٢٧).

٢. التدخل بناءً على طلب

ويحدث هذا النوع من التدخل عندما تستجيب الدولة المتدخلة لطلب وجه اليها من قبل دولة اخرى تدعوها لمساعدتها[٢].

ويذهب البعض[٣] الى أن التدخل يعد مشروعاً حين يحدث بناءً على دعوة جدية صريحة من الحكومة الشرعية في دولة ما.

لكن هذا التكييف لمدى مشروعية هذا النوع من التدخل ، وإن كان صحيحاً في بعض الحالات، الاَ أنه قد لا يكون كذلك في ظروف أخرى، وخاصةً في الحالات التي يصعب فيها تحديد الحكومة الشرعية أو الجهة الشرعية التي تمثل الشعب.

٣. التدخل ضد التدخل

---

(١) للإطلاع على نصوص ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني:
/https://www.un.org/ar/charter-united-nations

(٢) احمد الشقيري، جامعة الدول العربية- كيف تكون جامعة وكيف تكون عربية، دار بوسلامه للطباعة والنشر، تونس، ١٩٧٩م، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) د. شفيق المصري، السيادة الوطنية في ضوء عمليات الأمم المتحدة، مقال منشور في جريدة الحياة، الصادرة ١٢ تموز، ١٩٩٥م، ص ١٧.

اذا تدخلت دولة في شئون دولة اخرى، فهل يجوز لدولة ثالثة أن تتدخل لتمنع التدخل الاول؟ وهنا يجب التفرقة بين حالتين:

أ. حالة ما إذا كان التدخل الاول مشروعاً، وهنا لا يجوز التدخل ضد هذا التدخل.

ب. حالة ما إذا كان التدخل الاول غير مشروع فالأرجح جواز التدخل ضده وعلى الاخص إذا كان يترتب عليه اضرار بمصالح الدولة التي تقوم بالتدخل المضاد أو بالصالح العام لجماعة الدول[١].

٤. التدخل الانساني

لا شك أنه مع التطور الهائل في مجال حقوق الانسان، والذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، صار في الامكان القول بأن هذه الحقوق باتت تراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء، وبمقتضاه صارت الدول تلتزم بإحترام هذه الحقوق ليس في داخل حدودها فقط، وإنما أيضاً خارج حدودها[٢]. ونتيجةً لهذا التطور فقد اعتبر كبار الفقهاء المعاصرين عملية التدخل الانساني من أهم الاستثناءات الواردة على مبدأي عدم التدخل وتحريم اللجوء الى القوة.

ويبرر البعض[٣] ضرورة التدخل الانساني بحجة:-

- عدم وجود نص صريح يمنع هذا النوع من التدخل.
- نبل الهدف يبرر الوسيلة المستخدمة، وأن التدخل الانساني يكون موجهاً لإنقاذ العديد من الارواح، وهذا يتماشى مع مقاصد الامم المتحدة وبذلك تصبح الأعمال مشروعة ولا تدخل ضمن مساءلة الدولة في نطاق المسئولية الدولية.

وأياً كانت المبررات التي تُساق لإضفاء الشرعية على عمليات التدخل الانساني، ومحاولة تقديمة تحت مسميات براقة يصعب الإعتراض عليها ولو من الناحية الشكلية، بحكم احتوائها ظاهرياً على شعارات انسانية، فإن الممارسات العملية قد أجهضت هذه المحاولات ورسخت الصورة السلبية المحيطة به، حيث اثبتت تفوق الجانب السياسي فيها على الجانب الانساني، وان التدخل صار ذريعة لبعض الدول — خاصة الدول الكبرى — للتدخل في شئون دولاً اخرى بغرض تحقيق مصالحها الإستراتيجية.

(١) د. علي صادق ابو هيف، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢) د. عصام عبدالفتاح مطر، القانون الدولي الانساني (مصادرة ، مبادئه، واهم قواعده)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٢٨٨.

(٣) د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان (المصادر ووسائل الرقابة) الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥م، ص ٢٥-٢٦.

خاتمه:-

نصل في نهاية هذا البحث إلى عدد من أهم النتائج والتوصيات.

أولا: أهم النتائج

١. إن موضوع التعايش السلمي من أهم القضايا في هذا العصر — الذي كثرت فيه النزاعات والحروب — وأحد المفاهيم المحورية الهادفة لإدارة هذا الإختلاف والتنوع في المجتمعات الإنسانية وتحويله الى قوة لتعزيز الأمن وإرساء قواعد السلام.

٢. اهمية التعايش السلمي كقيمة سامية، تعزز أواصر التعاون والتفاهم بين الناس، وتسهم في تنمية المجتمعات وتطورها في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والانسانية.

٣. إن التعايش السلمي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء وقواعدها ومبادئها هو ضرورة بشرية وسنه نبوية، فالدين الإسلامي هو دين التعايش بين الناس وهو الذي يحفظ للإنسان كرامته.

٤. هناك العديد من المعوقات التي تمثل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق التعايش السلمي.

٥. أن هناك مبادئ نص عليها ميثاق الأمم المتحدة تمثل أساساً قانونياً للتعايش السلمي.

ثانياً: أهم التوصيات

١. ضرورة بناء المجتمعات على ثقافة التعايش السلمي، والإعتراف به صراحة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، وذلك من أجل تكريس حمايته على الوجه المطلوب.

٢. ضرورة جعل التعايش السلمي حقاً من حقوق الإنسان، وقيمة انسانية لجميع الكيانات داخل المجتمع، وذلك بقصد ضمان تحقيق الأمن والسلم.

٣. التعامل بإيجابية مع موضوع التعايش السلمي، وبما يتفق مع الكتاب والسنه، وذلك من أجل تعريف الغرب بالوجه الحضاري للإسلام، وتصحيح صورة الإسلام التي يحاول أعداؤه تشويهها.

٤. ضرورة تناول قضية التعايش السلمي بالبحث والدراسة من أجل التأثير في المنحنى العام للتعاطي مع هذه القضية، ووضع معالجة للمعوقات التي تقف عائقاً أمام تحقيقه.

٥. إن على منظمة الأمم المتحدة أن تعي أن التعايش السلمي يُعد وسيلة هامة وأساسية لتحقيق ما أنشأت من أجله، وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين، لذا يجب عليها العمل على تحقيق كل ما من شأنه ترسيخ ثقافة التعايش السلمي بين دول وشعوب العالم، وأن تتجنب سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع القضايا الدولية.

قائمة المراجع

أولاً:- المعاجم اللغوية

- المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨م.

ثانياً:- الكتب

- أحمد الشقيري: جامعة الدول العربية- كيف تكون جامعة وكيف تكون عربية، دار بوسلامه للطباعة والنشر، تونس، ١٩٧٩م.
- أحمد طاهر الضريبي: دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجاً، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ط١، ٢٠١٤م.
- بهي الدين حسن، محمد السيد سعيد: حقوقنا الآن وليس غداً — المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان-، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- بوراس عبدالقادر: التدخل الدولي وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩م.
- بو زنادة معمر: المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٤م.
- حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.
- د. شفيق المصري: السيادة الوطنية في ضوء عمليات الأمم المتحدة، مقال منشور في جريدة الحياة، الصادرة ١٢ تموز، ١٩٩٥م.
- د. عبدالعزيز محمد سرحان: مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م.
- د. عبدالعظيم ابراهيم المطعني: مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجاً وسيرةً، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.
- د. عبدالكريم علوان: الوسيط في القانون الدولي العام (الكتاب الثاني القانون الدولي المعاصر)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م.
- د. عصام عبدالفتاح مطر: القانون الدولي الانساني (مصادره ، مبادئه، واهم قواعده)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.

- د. علوي أمجد علي: الوجيز في القانون الدولي العام، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٩م.
- علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية عشر، ١٩٧٥م.
- فرانسوا شاتليه: إيديولوجيات الحرب والسلم، ترجمة جوزيف عبدالله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- ماهر عبدالمنعم أبو يونس: إستخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٤م.
- د. محمد طلعت الغنيمي: في قانون السلام، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر، ١٩٧٣م.
- د. محمد علي علي الحاج: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام المعاصر، مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، ٢٠١٩م.
- د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى: القانون الدولي لحقوق الإنسان (المصادر ووسائل الرقابة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥م.
- د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى: القانون الدولي لحقوق الإنسان (المصادر ووسائل الرقابة) الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥م.

ثالثاً:- الرسائل العلمية

- عبدالعزيز علي علي الجمالي: التحكيم الدولي في منازعات الإستثمار الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة اسيوط، ٢٠١٢م.

رابعاً:- الأبحاث والمقالات والمجلات العلمية

- د. أحمد محيي الدين صالح: أحكام التعايش السلمي في منظور القرآن الكريم خلال الدعوة المكية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي المرسوم " تجديد الخطاب الديني ضرورة الإعتدال ومتطلبات التعايش السلمي بين الشعوب، والذي عقد بإسطنبول، تركيا، تاريخ ٨-٢٠١٨/١٢/١٠م.
- المرتضى الزين أحمد: التعايش بين المسلمين وغير المسلمين في افريقيا من منظور شرعي، ورقة عمل قدمت الى الندوة التي اقامتها جامعة الملك فيصل بجمهورية تشاد بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، في الفترة بين ٢٦-٢٠٠٤/١١/٣٠م، تحت عنوان " التعليم الإسلامي واثره في التنمية والتطور في افريقيا، وذلك بمدينة انجمينا — تشاد.

- عبدالله بن بيه: السلم العالمي والخوف من الإسلام: قطع الطريق أمام التطرف، مجلة السلم، تصدر عن منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، الإمارات، العدد الثالث، ٢٠١٨م.
- د. عبير سهام مهدي: مفهوم التعايش السلمي ودورة في تحقيق الوحدة الوطنية، مجلة حوليات المنتدى، النجف الاشرف، العراق، المجلد ١، العدد ٧، ٢٠١١م.
- د. محمد كيشانه: أن نتعايش، مجلة ذوات التي تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط — المغرب، العدد ٥٨، ٢٠١٩م.
- د. منى حمدي حكمت: مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٥٢، ٢٠١٦م.
- د. نصار أسعد نصار: أسس التعايش في الإسلام، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التسامح الديني في الشريعة الإسلامية، جامعة دمشق، سوريا، والذي انعقد بتاريخ ١١-٢٠٠٩/٧/١٢م.
- د. يسرى وجيه السعيد: في مفهوم التعايش الديني الماضي والحاضر والآفاق المستقبلية، مجلة ذوات التي تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط — المغرب، العدد ٥٨، ٢٠١٩م.

خامساً:- المواثيق الدولية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م
- الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م
- والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والثقافية ١٩٦٦م

سادساً:-المواقع الإلكترونية

- رياض فارس، مفهوم الوحدة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد ٤٨٦٤، ٢٠١٥/٧/١٢م، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=475961

- عبدالسلام حمود غالب، أثر الحوار في التعايش مع الآخر، الحوار المتمدن، العدد ٤١١٢، ٢٠١٣/٦/٣م، منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=362492

علي الطالقاني، مؤتمرات الحوار والتعايش، مفاهيم عامة، شبكة نبأ المعلوماتية:

https://annabaa.org/nbanews/71/754.htm

- https://www.icj-cij.org/public/files/annual-reports/1986-198-ar.pdf:7
- https://www.un.org/ar/charter-united-nations /